

عن الإعلام السوري والاستيقاظ المتأخر: انقلاب أم جرعة تخدير؟

فرنسا - فراس عزيز ديب

بالإساءة للإعلام، فالإعلام السوري كمؤسسة حكومية لها قدسيته الدستورية، إهانتها من إهانتنا كسوريين، أما القاضون على هذا الصرح فهم حكماً لا يختصرون قداسة مؤسساتنا الدستورية، من هنا نتفق جزئياً على فرضية أن الإعلام السوري ليس فاشلاً لكنه ببساطة كان عاجزاً حتى عن امتلاك ثقة الكثير من السوريين، وفي كل يوم يتأخر فيه بالانقلاب على البيروقراطية الإعلامية فإننا نقرب بهدوء من العجز إلى الفشل.

رابعاً: ما الاستراتيجية القادمة؟
تمتعت كمواطن عربي سوري لو أن المنع المحاور سأل هذا السؤال في بداية المقابلة وليس في آخرها كي لا نصطدم بجواب من قبيل: الوقت لا يتسع لشرحها!
باختصار هناك عناوين عريضة من بينها أن يكون إعلام وطن ومواطن، وإعلام دولة وأن يتناول هموم المواطن دون محاباة المسؤول على حساب المواطن، هذا يعني أن لا جديد في هذه الاستراتيجية لأننا لو راجعنا الفكرة الأساسية لإنشاء أي إعلام رسمي فسنتكون حكماً قائمة على أفكار مشابهة لكن العبرة دائماً بالتطبيق، فلا اعتقد مثلاً أن الإعلام السوري في الحكومات السابقة كان مبنياً على فكرة أن يكون الإعلام في خدمة المسؤول بل الأقرب إن هناك من وظفه في خدمة المسؤول.
في الخلاصة: إن الاستراتيجية القادمة يجب أن تنفذ على عدة محاور أولها خلق حالة من الرأي والرأي الآخر في جميع المجالات، والسعي لتطوير قانون إعلامي جديد يحمي الصحفي ويمنع تحويله إلى موظف يخاف لمة عيشه، أو طامع ومسئق بأشبع وسائل الدونية، والأهم الكف عن توزيع الشهادات الوطنية لكل من يفرد خارج السرب، عندما فقط نحن لا نحتاج لأي إستراتيجية لأن لدينا شعباً أظهر بشكل واضح أنه أوعى بكثير من الذين يسبون أنفسهم «نخباً مثقفة».
لا يسعنا أبداً إلا أن ننظر الانقلاب المنشود، لكن هذا الانقلاب يجب أن يكون مبنياً على حساب المواطن، هذا يعني أن لا يكون حاله حال مصطلح الشفافية، أو باسترضاء المشاهد ببرنامجه هنا أو هناك يسلب الضوء على قضايا الفساد التي يعرفها المواطن، إن هذا الشعب يستحق فعلياً ما جاء في سؤال الوطن منذ عامين ونصف: منبر إعلامي وطني قوي يمكن أن يتابعه كل السوريين... كل السوريين.

كي نبدأ بحثنا عن آليات تطوير الإعلام، ماذا كانت تفعل الصفحات المنشوبة لمؤسسات وزارة الإعلام؟ ألا تشكل التعليقات التي كانت تكتب على صفحات الوزارة جزءاً من استبيان الرأي العام؟ طبعاً باستثناء تعليقات العاملين في القطاع والذين يمدحون مؤسساتهم، وكيف كان يتصرف من يدرون هذه الصفحات عندما يكون هناك بث مباشر لأحد البرامج على صفحات «فيسبوك»، فترى أن الحاضرين للبث بالعشرات بينما قد يرتفع الرقم أضعافاً مضاعفة فيما لو كان البث متعلقاً بخطاب للسفير بشار الجعفري مثلاً! هذا العزوف عن المتابعة أليم يكن مؤشراً عميقاً إلى الحال الذي وصل إليه هذا الإعلام؟
ثالثاً: ماذا عن الربط بين تصريحات الجيش العربي السوري والحالة الإعلامية؟
نتفق جميعاً إن صمود الجيش العربي السوري هو صمود لجميع السوريين، ودماء الشهداء هي المشعل الذي ينير دربنا القادم، لكن ببساطة لا يمكن لأي جهة أن تسوع أي تقصير وتحمله على دعم الجيش وأسر الشهداء، كان يمكن القول إن مشكلة الصورة تحتاج لمورد مادي وهو ليس متوفراً حالياً، لكن المواطن تقبل الأمر بالطريقة التي تقبل فيها شفافية وزارة الكهرباء بالحديث عن التقنين، تحديداً قضية الصورة تصبح ثانوية عند المواطن في حال كان المحتوى الإعلامي مغرباً، لكن الربط بين تعذر إصلاح رداءة الصورة بأولوية توفير المال لدعم الجيش العربي السوري وأسر الشهداء مقاربة ليست موفقة، ثم أليس الإعلام نفسه أعلن قبل عام تقريباً إنجاز رؤية بصرية جديدة للقنوات التلفزيونية الرسمية وهل للمشروع من هلل أين هو الآن، ماذا أضاف للإعلام بمستويات المحتوى والصورة؟
واقع الأمر، كما إننا نتفق أن النقد البناء والموضوعي لا علاقة له بالشخصية والإساءة للأشخاص، فإن دماء الشهداء لا يمكن اعتبارها مانعاً لانقراض أي مؤسسة حكومية كما اعتاد البعض أن يفنقنا عندما يطال النقد الإعلام الرسمي، لأن ما من جهة عامة لم تعتمد دماء الشهداء فهل يعني هذا الكلام أن الجمارك والكهرباء والتربية لا يمكن انتقادهم لأنهم ببساطة قدموا كمؤسسات الكثير من الشهداء، بذات الوقت لا أحد يستطيع أن يختصر مؤسسة بذاتها، فانقراض إعلامي أو منيع أو برنامج لا يمكن ربطه ببساطة

كل السوريين؟
أي إن كلام الوزير منطقي وعقلاني، لكنه لا يرتقي عملياً لمستوى «الشفافية المطلقة» فالشفافية ليست بقول إننا تجاهلنا أزمة المحروقات لأسباب معينة، الشفافية بأن أتحدث عن هذه الأسباب ولو ببروس أقلام، الشفافية ليست بالقول إن هناك وساطات في الإعلام السوري، الشفافية هي بالتوضيح لماذا يتم ترميرها، ومن الذي سيضمن الحد منها؟
ثانياً: ما أسباب فقدان الثقة بالإعلام الرسمي؟
لعل هذا السؤال مرتبط نظرياً بتوصيف الشفافية، لأننا عندما نتعاطى بشفافية مع الانتقادات من مبدأ «طوبى لمن أهدى إلى عيوبه» سيكون حلها بسيطاً ومنعها من التراكم، فمثلاً إن المقاربة التي وردت في المقابلة بين نظرة الحكومة للإعلام ونظرتها لمعمل الكونسروة بحاجة لتوضيح، مقاربة وإن أخذت طابع «المزحة الخفيفة» فستعاطى معها بإطار «المزحة الخفيفة»: المعمل الكونسروة عملياً يتم إنشاؤه في المناطق التي يتم فيها الاستفادة من وجود منتجات زراعية لتأمين تصريف المنتج الزراعي للفلاحين وتحقيق دورة اقتصادية زراعية، صناعية، تجارية، فلو طبقنا هذا الكلام على الإعلام وسألنا: أين هي المنتجات القيمة التي استقطبتها الإعلام الرسمي؟ هل وستلتم حكاي نجاحات الإعلاميين السوريين في الخارج قبل التحسر على ضياع الخبرات القادرة على إدارة التأهيل والتدريب؟
مقاربة تجعلنا نقول ليت الحكومة فعلياً تعاطت مع الإعلام كما معاملة الكونسروة لأنها في الحالة الثانية أغلقت الكثير من المعامل الخاسرة التي فقدت منتجاتها ثقة المواطن لأسباب عديدة أهمها الفساد! أما ربط الأمر بالابتعاد عن هموم المواطن مقروراً بتحميل الحكومات السابقة المسؤولية عن ذلك هو ببساطة هروب للأمام لأن السؤال المنطقي عندها: أين كنتم منذ صيف ٢٠١٦ حتى اليوم؟
من جهة ثانية فإن تسويق الخطوة الإصلاحية في الإعلام لاكتشافنا أن الطرف المعادي طور الحرب الناعمة ضدنا سيجعلنا نتساءل: وهل هذه الحرب توقفت أساساً عن التطور؟ إن الحرب الناعمة بمفهومها الواسع «الحرب عن بعد» كانت ولا تزال قائمة منذ عقود، بل إنها ومنذ بداية الحرب على سورية بدت أكثر وضوحاً، ثم هل تذكرنا فجأة ثقة المواطن ورأي المواطن حتى تقوم بحملة

إن لا خطوط حمراء في الإعلام الرسمي السوري بعد اليوم، ولا محاباة لأي مسؤول.

عبارتان أشبه بالزاد الذي نتروذ به قبل أن نخوض معركة الكلمات لبناء سطور هذه المادة، كيف لا وقد وردتا على لسان وزير الإعلام عماد سارة في المقابلة الأخيرة المسجلة والتي بثها التلفزيون العربي السوري قبل أيام.

مقابلة سبقها ضخ إعلامي كبير من قبل الصفحات والمواقع الخاصة بالإعلام الرسمي أو العاملين به، وتلاها انقسام كبير شكل طرفه الأول ذات الصفحات التي تحولت إلى ما يشبه سوق عكاظ في التعاطي مع المقابلة وما جاء فيها من وعود، وبين فاقد للثقة بهذه الوعود.

بدا كلا الطرفين محق ومخطئ بذات الوقت إن كان لجهة الإفراط في التفاؤل أو الإمعان في التشاؤم بإقبالنا على مرحلة جديدة، ولكي يكون الرأي موضوعياً لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:
أولاً: هل جاء وزير الإعلام بجديد يتخطى «حدود الشفافية»؟
نظرياً كان لافتاً أن المنع المحاور والضيف أكداً مراراً خلال اللقاء بأن الحديث سيكون بمنتهى الشفافية، لكن عملياً لا يكفي أن تضع توصيفاً لما سيوقع عليه الإعلام، لكننا سنسأل اكتشاف التوصيف الحقيقي.

إن مصطلح الشفافية تم وضعه في التداول منذ تموز في العام ٢٠٠٠ خلال خطاب القسم الأول للرئيس بشار الأسد، لن ندخل هنا في مباحث المصطلح الطويلة والتي تتجاوز فرضية قول الحقائق كما هي إلى أحقية الحصول على المعلومة كما هي تحديداً بما يتعلق بالحركتين الإدارية والمالية للقطاع العام، لكننا سنسأل ببساطة: هل يعني أن المواطن انتظر فقط عشرين عاماً ليخرج من يتحدث إليه بشفافية؟

الجواب حكماً لا، لأن ما جرى الحديث عنه من مشاكل وغرثات في الإعلام موجودة ويعرفها المواطن السوري، وهو أساساً لم ينظر أبداً ليعترف بها طاملاً أن الرئيس بشار الأسد نفسه اعترف بها عدة مرات، بينما حديثه لصحيفة «الوطن» نهاية لعام ٢٠١٦ وتحديداً جوابه على سؤال الزميل رئيس التحرير: ما الذي يمنع اليوم أن يكون سورية منبر إعلامي وطني قوي يمكن أن يتابعه

الأهالي ينتفضون

بوجه «قسد»
في الطبقة

وكالات

بينما خرجت تظاهرة رافضة لممارسات ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» في مدينة الطبقة غرب الرقة، واصلت الميليشيا حملة الاعتقالات التعسفية ضد المدنيين في محافظتي الرقة ودير الزور.

وبذات المظاهرات، الذين بلغ عددهم العشرات، بممارسات «قسد» الأمنية، وحمالات الاعتقال بهدف التجنيد الإجباري»، إضافة إلى حظر الدراجات النارية، وذلك حسبما ذكر موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للمعارضة.

وعلى خلفية التظاهرة، شنت ميليشيا «قسد» حملة اعتقال بحق المتظاهرين، واقتاد العديد من الشبان والقائمين على الحراك إلى أماكن مجهولة.

ونقل الموقع الإلكتروني القطري عن مصادر محلية أن الميليشيا نفذت أمس حملة دهم واعتقال في حارة البدو شمال مركز مدينة الرقة، واعتقلت ثمانية شبان بزعم الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وأضافت المصادر: إن الحملة تمت بتغطية من مروحيات تابعة له «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بزعم محاربة تنظيم داعش «العربي الجديد» واسعة.

من ريف دير الزور، بزعمه البحث عن خلايا هامة للتنظيم، بحسب ما ادعته «قسد»، وبدأت الحملة مساء الخميس.

داعش واصل قتله لقيادي الميليشيا

تأكيدات على تأجيج «قسد» للاقتتال بين عشائر دير الزور!

الوطن - وكالات

واصلت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» تأجيجها للفتن بين عشائر دير الزور العربية لكي تواصل تلك العشائر اقتتالها، بالتزاف مع مواصلة تنظيم داعش الإرهابي استفادته لقيادي الميليشيا في مناطق سيطرتها.

واستغلت «قسد» وأطراف أخرى قضية مقتل أحد مسلحيها العرب، ساعة التحولها إلى قضية اقتتال بين العشائر العربية، بغية خلق فتنة في المنطقة، تجعل منها لفة سائقة دون التدخل على الإطلاق لحل المشكلة، بحسب ما ذكرت مواقع

الإلكترونية معارضة أمس. واندلعت على إثر ذلك اشتباكات بالأسلحة منذ الإثنين الماضي، وذلك في قريتي النلمية وأبو النبتل بريف دير الزور الشمالي، بعد هجوم مسلحين من عشيرة البوجامل «قسد» على منازل لسكان مدنيين من عشيرة البوقريو في منطقة الخابور.

وكشفت مصادر محلية، أن الاقتتال الحاصل كان قد بدأ بين عشيرة البوقريو القاطنة في قرية أبو النبتل وعشيرة البوجامل القاطنة في قرية النلمية.

وأكدت المصادر أن التوتر بين العشيرتين بدأ بعد مقتل المدعو عبد عواد الحجي يوم الاثنين وهو أحد مسلحي «قسد» والمختدر من قرية النلمية، حيث وجهت الميليشيا الاتهامات لعشيرة البوقريو بصلوع أحد أبناء عشيرتها بمقتل مسلحها.

بدورها طالبت عشيرة البوجامل جميع أهالي عشيرة البوقريو القاطنين في قرية النلمية بمغادرة القرية، ريثما تتبين



عناصر من ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» في دير الزور (عن الانترنت - أرشيف)

الحقيقة وراء مقتل مسلح «قسد»، كما قام أشخاص من عشيرة البوجامل وبينهم مسلحون من ميليشيات «قسد» بإحراق أكثر من ٨ منازل تعود لعشيرة البوقريو في أطراف قرية النلمية. وأكدت المصادر، أن الخلاف بين العشيرتين تطور إلى اشتباك حقيقي وذلك بمساعدة من «قسد» لعشيرة المسلح القاتل والتي قصفت قرية أبو النبتل الموطن

أكثر من ١٠ آخرين، حيث أسعفت بعض الإصابات من أبناء قرية أبو النبتل إلى مشفى الفحاء في قرية بريه، ليقوم أبناء عشيرة البوجامل الذين هم مسلحون ضمن «قسد» بخطف أحد المصابين من المشفى، حيث أعدموه ميدانياً وقاموا بالتفخيخ بجثته.

وقالت المصادر: إن الاقتتال يتم أمام أعين «قسد» التي تتدخل، على الرغم من أنها تقوم حواجز بالقرب من القريتين، دون أي تحرك منها لوقف الاقتتال العشائري في المنطقة، بل على العكس كانت تسعى إلى تأجيجه بشكل كبير.

في الأثناء، أكد «المصدر السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن استياء واحتجاجات سادت من أبناء عشيرة البكرة من ميليشيا «قسد» على خلفية قيام قيادة «قسد» بإصدار قرار عقوبة بحق قيادي من العشيرة بتهمته «تفضيله العشائرية» على خلفية مشكلة شهدتها إحدى القرى بريف دير الزور الشرقي مطلع الشهر الجاري، حيث هدد أبناء العشيرة بترك الميليشيا في حال تطبيقهم القرار.

على خط مواز، ذكرت وكالات معارضة، أن لغماً أرضياً انفجر قرب بلدة البانوز بمجموعة تابعة لـ«قسد» يرأسها نادر البديوي أدى لمقتله وجرح عدد من أفراد المجموعة.

في المقابل، أعلن تنظيم داعش عن مقتل ثلاثة قياديين من «قسد»، بعد استهدافهم بمسدسات كاتينة للصعود من خلاياه من مدينة الحسكة وريفها، حسبما ذكرت مواقع الإلكترونية معارضة.

السهبان في دير الزور مجدداً لتكريس

النزعة الانفصالية لـ«قسد»!

الوطن

والتعليمي، في مؤشر على تكريس النزعة الانفصالية لتلك الميليشيا. وأشارت القناة نقلاً عن مصادر لم تسعها: أن الاجتماع تطرق إلى التطورات التي تشهدها المنطقة، والحفاظ على أمنها واستقرارها، وآليات القضاء على خلايا داعش.

يشار إلى أن تسلسل السهبان إلى مناطق سيطرة «قسد» في الأول من نوعه، إذ سبق وأن تسلسل إليها في تشرين الأول من عام ٢٠١٧ مع قافلة أميركية

لمناقشة إعادة إعمار مدينة الرقة عقب أيام من سيطرة «قسد» على المدينة بعد خروج تنظيم داعش منها باتفاق ودون قتال معها.

في غضون ذلك، ذكرت «بلدية الشعب» في الشعيصات» في بيان عبر صفحتها في موقع «فيسبوك»، بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني أن حقل العمر بدير الزور عقدت فيه الخميس اجتماعات مهمة.»
وأشارت إلى أن الاجتماع الأول ضم كلاً من السهبان وراييون وروبيك وكذلك الرئيسين المشتركين لما يسمى «الإدارة المدنية بدير الزور»، غسان اليوسف وليلى الحسن.

وذكرت أن الاجتماع الثاني كان موسعاً وقد ضم الأشخاص المذكورين، إضافة إلى بعض زعماء العشائر في دير الزور (المولين لقسد).

وأوضحت أن محور الاجتماعات «ركز على دعم المناطق التي تسيطر عليها «قسد» من أجل عدم عودة داعش، ودعم جميع المكونات السورية شمال وشرقي سورية»، حسب زعم المتجمعين.

العميد وحيدى: أميركا لن تنتصر

على إيران لأنها هزمت في سورية

وكالات

منتصرة في قضية اليمن أو في العراق وسورية وأفغانستان حيث لقيت الهزيمة. واعتبر العميد وحيدى سياسة البلاد الأساسية تجاه الأعداء بأنها مرتكزة على قدرات الردع لمنع الأعداء من التفكير بالاعتداء.

ونوه العميد وحيدى إلى تقسيم المسؤوليات بين الجيش والحرس النوري الإيراني واعتبر أنه لا تدخل بين مهماتهما بل إحداهما تكمل الأخرى في المجالات البرية والجوية والبحرية، واعتبر تقسيم المسؤوليات بين الجيش والحرس النوري من نقاط القوة للقوات المسلحة الإيرانية.

وقال العميد وحيدى الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع الأسبق: «إن قائد الثورة الإسلامية برؤيته الثاقبة فلسطيه والقدس المييق ومعرفته التاريخية للوقائع والخبرات العملية يدر أن الحرب لن تقت.»
وأضاف: إن قائد الثورة يعرف بأن أميركا ولتختلف الأسباب لن تدخل في حرب مع إيران لأن من يدخل الحرب يفترض لنفسه الانتصار، إلا أن أميركا لا تفترض نفسها مثل هذا الأمر لأنها لم تستطع حتى الخروج



رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي وسفير واشنطن بديفيد فريدمان والسنااتور الأميركي ليندسي جراهام في مرتفعات الجولان المحتلة (رويترز. - أرشيف)

بعد الإعلان عن اختراق طائرة مسيرة من لبنان باتجاه المستوطنات «الإسرائيلية» وعودتها إلى لبنان.
وحسب موقع «إنديبننت عربية»، فقد رصدت أجهزة الرقابة الخاصة بالاحتلال، الطائرة عند عودتها، من دون إمكانية إسقاطها، وأشار الموقع إلى أن التحقيقات مستمرة لمعرفة الأسباب وراء هذا الحدث الخاطف، والتأكد من احتمالية أن تكون الطائرة صورت أماكن إستراتيجية مهمة أو رصدت تحركات.

ونقل الموقع عن خيرة قولهم: إن «اختراق الطائرة خطوة أولى تنذر بخطر احتمالات تصعيد مفاجئ في المنطقة الحدودية بين لبنان وسورية وإسرائيل»، وبأنه «در غير معان على القصف الإسرائيلي المتكرر على سورية، وكان آخره قصف مواقع عسكرية في درعا والقنيطرة».

تأتي الخطوة «الإسرائيلية» الأخيرة بالتوافق مع أبناء حول اجتماع أميركي- روسي- «إسرائيلي» في القدس المحتلة خلال الشهر الجاري، لا بد أن الملف السوري سيكون على رأس المباحثات، وخصوصاً مسألة الجولان المحتل، ما يشير إلى تصعيد «إسرائيلي» تجاه موسكو استباقاً لهذا الاجتماع. في غضون ذلك، عاش سكان قرية بفعانا في الجولان المحتل، ومستوطنتي «أودم» و«مروم» حالة هلع إثر إطلاق صافرات الإنذار، الذي جاء بعد اختراق طائرة مسيرة لبنانية أجواء المنطقة الخاضعة لسلطات الاحتلال.

وذكر جيش الاحتلال في بيان، بحسب «روسيا اليوم»، أن إطلاق الإنذار يأتي «ضمن تجربة صافرات جديدة تم تركيبها في الجولان، استعداداً لأي طارئ.»
لكن البيان لم يبدد حالة الهلع التي انتشرت، لاسيما

منتصف تشرين الثاني ٢٠١٨، للمرة الأولى ضد قرار أممي يعتبر ضم «إسرائيل» للجولان «لاغياً وليس في محله».
وتحتل «إسرائيل» منذ عدوان حزيران ١٩٦٧ نحو ١٢٠٠ كيلومتر مربع من الجولان في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي، في حين بقي نحو ٥١٠ كيلومترات مربعة تحت السيادة السورية.

ويعتبر الجزء المحتل من الجولان، حسب القانون الدولي، أرضاً محتلة، ويسري عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، الذي يضي على ضرورة انسحاب كيان الاحتلال منها.

وفي كانون الثاني ١٩٨١ تبنى البرلمان «الإسرائيلي» قانوناً أعلن «سيادة إسرائيل» على الجولان، لكن مجلس الأمن الدولي رفض هذا القرار، في حين أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدم شرعية احتلال الهضبة داعية إلى إعادتها لسورية.

الوطن

في سياق سياستها الاحتلالية والاستفزات التي تمارسها ضد سورية وحلفائها تقوم حكومة كيان الاحتلال «الإسرائيلي» في جلستها الأسبوعية اليوم بالتصويت على تسمية مستوطنة جديدة في الجولان العربي السوري المحتل باسم «هضبة ترامب».

وذكرت وسائل إعلام «إسرائيلية»، أن حكومة الكيان ستصادق اليوم على إنشاء تجمع سكاني جديد باسم «هضبة ترامب» أي باسم الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، وذلك «عرفاناً» من الاحتلال باعتراف ترامب به «السيادة الإسرائيلية» على الجولان المحتل، بحسب ما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وذكرت إعلام الاحتلال، أن جلسة الحكومة «الإسرائيلية» ستعقد في تجمع «سيلا» في الجولان المحتل، حيث سيصادقون على إنشاء التجمع الجديد. ووقع الرئيس ترامب في آذار ٢٠١٩ إعلاناً اعترف بوجوبه «سيادة إسرائيل» على الجولان المحتل، وقال حينها في البيت الأبيض وإلى جانبه رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو: «لقد جرى التخطيط لهذا الأمر منذ فترة»، على حين وصف نتانياهو الاعتراف به التاريخي.

وفي وقت لاقى الخطوة الأميركية - «الإسرائيلية» رفض والتديد كبير حتى من حلفاء واشنطن، أشارت العديد من التقارير الإعلامية، وكذلك السفير الأميركي السابق في دمشق، وروبرت فورد، حينها إلى أن الإعلان الأميركي جاء لإنقاذ نتانياهو من الانتخابات «الإسرائيلية» التي تجرت مؤخراً، كما أنه كان بمثابة رشوة من ترامب المزوم داخلياً للحصول على دعم اللوبي الصهيوني داخل أميركا.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية صوتت في